

جوان اختيار قتله نظرا لبعضه الحر وليس كذلك كما في شمر وعائنه
 وكالعبد فيما ذكر المبعوث تغليبا لحقن الدم كذا الطلوع وحمله كما
 هو واضح بالنسبة لبعضه القن واما بعضه الحر حمله من الحرف
 فيه التخيير بين الرق والعتق والافتاء فالأصل ان بعضه الرقيق
 يشترط فيه وبعضه الحر حمله كمن لا يجري فيه القتل تغليبا
 لحقن الدم وبما ذكره قول من سريان الرق على الجزء الحر فتمت
قوله وبعضه يخص بهذا هو الرابع من وجهين قال الشوري في
 واليس في الرق لما فيه على الامع **قوله** ولا يجوز ان ترد له وهل يجوز
 مردها بانها وجهان او وجهها الجوانم **قوله** لم يتناول في هذه
 صفة لقوله لسير وجهه بما لو كان اسلامه بعد احتساب الامام
 فيه حفلة غير القتل فانها تبين كما في المنهم وجوابه لقوله
 عصم الاسلام دمه وقوله وبقي الخيام في الباقي عطف عليه **قوله**
 اي دون ما له بدليل قوله الاتي ذكر في المال في الحديث محمول على
 ان قالوها قبل الاسلام اي عتق من اسلم بوجهه **قوله** ومن جعلها
 اي الشهادة **قوله** ان المحتر بصيغة اسم المفعول **قوله** في الكفارة
 كفاية العبد حيث يصير له علم الا ان في النبي بعد ان كان يتخير بين
 ذلك **قوله** ومن اسلم اي او تذل الجزية **قوله** وصغار اولاده اي من
 اصنافه الصفة للموصوف اي واولاده الصغار الاحرار اي ومجانينهم
 وان سفلوا عن الاسترقاق لانهم يتبعونه في الاسلام وخرج الأقران
 فانهم تابع الامر بعد علم انهم من احواله وكلام اولاده الاحرار
 استقلال لهم في اختيار الامم فيهم كغيرهم **قوله** عن النبي اي الرقية
قوله والحد لذلك اي كالا بجا انه يعصم اولاده وان كان ولده
 كما في احيا تقرر التعيينم للحر في الدين ان هذا الاطلاق لما مر اي
 لانهم يتبعونه في الاسلام ومثله قوله لما مر اي **قوله** ويغضم الحمل
 للمفعول **قوله** لان استرقاقه قبل اسلام الاب اما اذا استرققت
 بعد اسلام الاب فلا يتبعها حملها العصمة باسلام ابه **قوله** فلا
 يبطئ اسلامه اي الاب **قوله** اي الحمل كما انفصل اذا سمي وحده
 وان حكم باسلامه اي الحمل يقال **قوله** فان استرققت الخ تعريض
 على قوله السابق لا يتبعه من وجهه وهي التعيين باسما **قوله** مسما
 لانها

لانها ترق بنفس العتبي وليس العتبي الرق فكان الاول ان يقول
 فان رقت **قوله** لقوله الى استدلال علي قوله السابق فان استرققت
 انقطع نطاقه **قوله** فان قيل هذا يخالف قوله في وجهه الخ لانه اذا
 عصم من وجهه عن الاسترقاق كيف يملكه ثم يرقه وجدة الذي هو
 بنفسه الاسلام وجوابه ان التي يعصمها هي العجوة عند عقد
 الجزية له والعتق يعصمها هو التي يطرد تزوجها على عقد الجزية **قوله**
 لان العقد لم يتناولها او يحمله ما هناك ما اذا كانت من وجهه
 دار حلة تحت القدر من حين العقد وما هنا على ما اذا لم تكن كذلك شرع
 الروي **قوله** ان الاسلام الاصل اقول في اصل المسئلة اي التي لا تسترق
 من زوجة المسلم الاصل **قوله** ولو نسبت له بقتل وورثت كما قاله في الزوج لانها
 ترق بنفس النبي بخلاف **قوله** وانما فرق الرق بين الحياصل انه لا يسقط
 بالدين من علي مثله بارتقاء احداهما **قوله** ان غنم الخ وان
 من المال غنم بالرق قياسا للرق على الموت فانما يعرض الذين من
 التركة وان ترك المالك الميت عنها فان غنم قبل رقه او معه لم يقص
 منه ان المال كمن مملوكه او يعلق حكمهم بعينه وكان اقوي فان لم
 يكن له مال ولم يقص منه يعني في دينه الي ان يعيق فيطالب به
قوله ولو رقب رب الدين وهو علي غير حر يملك يسقط بل يصير في ذمة
 من هو عليه حتى يعيق فيعطي له او يموت فهو لبيت المال فيما
 نقل عن شمر ونقله المحرمي عن الروي وشروا الفرق بين الحر بين ابنا
 او ميراثا وبين غيره ان مال الحر غير محترم بخلاف غيره من مسلم او ذمي
قوله وجب تقديفه انظر مائة التعريف على من اذ الملتقط لا يتكلم
 لانها بعد التعريف غنمة شوري بزيادة التعليل للاج **قوله** بان يعلق
 بين كافرين الخ تصوير لقوله ان يشك احد ابويده اي جعل به امه حالة
 تزوجها وكذا ابوه وسائر اصوله ثم يسلم احد من اصوله قبل انفصاله
 او بعده قبل تعيينه او بعده الي **قوله** باسلام ابه ادم كذا في حفظ
 الولد وعما من الروض جدهم فكان الاول للمواثيق الغير الجدد
 لكونه حقيقة وما ذكره عما زوجه من **قوله** اي حيث يحصل بينهما التوارث
 ليس من اهل المداوي لان نسب اب ولو لغوا كما في الام قال **قوله**
 وانما ابواه الخ هذا استدلال على كونهما حكما جديا اي بدليل قوله